العدد (1964) السنة الثامنة - الأحد (14) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

الرئاسات والوقت

إحسان شمران الياسري

الحمد لله الذي أجلسكم سادتي ليل الخميس، فأسهرتمونا معكم حتى انتصف الليل. والحمد لله الذي اتعبكم تلك الليلة وحرمكم العشاء، فذقتم السهر والجوع، ولم تفعلوا ذلك من قبل.. فلقد عشنا ليلة ليس ككل الليالي.. ليلة كنا نسمع وجيب قلوب بعضنا ونحن ننتظر الفرج..

وقد اتى الفرج اخيرا، ولكنه تأخر.. فتذكرت احد مدرائي، وكان كردياً عنيدا، ووطنيا جليلا.. قال عندما قدمت له شيئاً كلفني بانجازه، وكنت تأخرت لاسباب ليس لها علاقة بي، بل بظروف العمل: ابني.. شنو الفايده تدعوني للغدا، ثم تقدم الغدا الساعة عشرة بالليل..في وقتها تصورت انه يتجّنى عليّ، ويُهين جهودي.. ولكنني اليوم (اترحم) على والديه على هذهِ المقاربة بين الانجاز وبين زمن الانجاز..

فان تدعو أحدهم للغداء، ثم تقدمه له منتصف الليل، أمر لا فائدة منه.. حتى لو كان الغداء من اطايب النعم.

ومع ذلك، رضينا أن نتغدى بعد ثمانية أشهر، لان رفض الغداء قصة أخرى لا يحتملها الناس.

وبعد أن وضعت السلطة التنفيذية على السكة كما يقولون، وتمت تسميةَ نوري المالكي لرئاستها، ادعوه أن يستفتينا في من استوزرهم في ولايته الاولى، إن اراد أن يستوزرهم في هذه الولاية، وندعوه بالاحرى أن يستفتي قلبه وضميره في أدائهم، وقد ارجوه ان يستفتينا في وكلاء من يستوزرهم..

فالسيد رئيس الوزراء يعرف ان الناس لن تقبل بمسؤول فشل في السنوات الاربعة الاولى. والامر ليس في معايير التمييز او في وجهات النظر، بل في مؤسسات فشلت، وفي مؤسسات نخرها وينخرها الفساد وليس هناك من يختلف على هذا..

وهناك مؤسسات ادت ما استطاعت تأديته في بيئة سياسية واجتماعية معقدة، علينا ان نشير الى أدائها، وندعوها إلى ان تطور ما سارت عليه. والسيد رئيس الوزراء يعرف ان هناك مؤسسات أُنشئت لاغراض معينة، ثم ثبت لاحقا انها كانت مُعرقلة لتحقيق الاهداف التي أنشئت من اجلها.. بل كان مؤملا أن تتحقق اهدافها من جهات أخرى في الدولة والمجتمع، الا انها عرقلت تحقيق تلك الاهداف.. وقد يكون اللبيب مُدركا لذلك.

ويعرف دولته ان بعض المسؤولين كانوا يأتون للبلاد موفدين لانهم يمضون وقتهم الاكثر في الخارج. ودولته يعرف ان دولتنا لم تضع وزنا للوقت في كل ما تصرفت به مؤسساتها..

وعلى دولته ان يوّجه بوضع الوقت كوزن اول في معايير الانجاز وان لايقبل ان تُقدم وجبات الغداء منتصف الليل، مهما كانت الوجبه صحية ومفيدة.. لان اليوم، أي يوم، ينتهي عمليا" عندما تغيب شمسه، ولاعبرة بالاعذار إلا عندما تكون موضوعة اصلا في جدول الاعمال!!.

ارجوه ان يوجه بوضع ضوابط للتعامل مع الوقت في اداء الوزراء وبقية المستويات الادارية وكذلك في اداء اللجان واداء الموفدين.

سأسمح لنفسي بتقديم التهاني لمن أسعدنا ليل الخميس بعد انتظار خمس ساعات من الصبر العنيد.. أبارك لرئيسنا الحبيب، مام جلال العزيز، الذي يتحمل كأي أب وعّم صراحتنا معه، وحتى طرائفنا التي نبيع فيها الحبّ لفخامته، دون ان نتقرب الى سمو منزلته، ومسيرته النضالية والثقافية المجيدة..

أبارك لرئيس مجلس النواب، ونائبيه، وهم من سيتحمل وزر الرقابة على اداء مؤسسات الدولة..

أبارك لدولة الرئيس المالكي، الذي تعيش معنا انجازته، ثم اننا لا نرحم اخطاء حكومته حتى لو كانت الاسباب ليس منها..

أبارك لاصدقاء واساتذة ومعارف واقارب اصبحوا أعضاء في مجلس النواب، وادعوهم الى التريث في اصدار جوازات السفر الحمر وبقية الامتيازات حتى يصوتوا على الحكومة.

والله المستعان..

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مـــاذا يـجـري بـين الـصـين وسـريـلانـكـا؟

د. عبد الله المدني

تشهد العلاقات الثنائية ما بين سريلانكا الخارجة للتو من حرب أهلية ضروس، والصين المنافسة التقليدية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لجارة سريلانكا الجنوبية، أي الهند، تنامياً مضطرداً منذ بعض الوقت. ويمثل مشروع "هامبانتوتا"، الذي بدأ العمل به في منتصف آب / أغسطس من العام الجاري، وينتظر استكماله وافتتاحه هذا الشهر، أحد أهم معالم هذا التطور. ويستمد المشروع اسمه من منطقة لا تبعد سوى عدة أميال بحرية من سواحل الهند الجنوبية، أي شمال الممر البحري الستراتيجي الذي يربط قناة السويس بمضيق ملقا، والذي تعبره ما لا يقل عن ٣٦ ألف باخرة سنويا.

وحينما يُفتتح المشروع رسمياً، فإنه من المنتظر أن تتحول سريلانكا إلى أهم مركز للشحن والتصدير والتزود بالوقود في منطقة جنوب آسيا، خصوصا أن المشروع يشتمل على مصفاة لتكرير النفط، ومعامل لإسالة الغاز الطبيعي، ومستودعات لتخزين وقود الطائرات، و ثلاثة أرصفة منفصلة لاستقبال البواخر الضخمة، وهو ما سوف يساعد الناقلات المارة عبر المحيط الهندي في طريقها إلى المحيط الباسفيكي أو البحرين الأبيض والأحمر على إجراء عمليات التصليح والصيانة الضرورية والتزود بالوقود.

أما عن تكاليف هذا المشروع، فيقال أن إجماليها بلغ نحو بليون ونصف البليون من الدولارات، دفعت بكين منها ٥٥٠ مليون دولار لإكمال المرحلة الأولى فقط، في صورة قرض ميسر، مع تعهدها بدفع قرض آخر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإكمال المرحلة الثانية، فضلا عن المساعدات الفنية والاستشارية التي قدمتها مؤسسات صينية كبرى مثل: "شركة هندسة الموانئ" و"مؤسسة الصين للتعاون الهيدروليكي".

إضافة إلى هذا المشروع الحيوي، يلاحظ المراقبون انخراط الصينيين في عدد آخر من المشاريع في سريلانكا، أهمها بناء المطار الدولي الثاني بعد مطار كولومبو، وذلك في منطقة "هامبانتوتا" أيضا، وإقامة جسر يربط ما بين العاصمة كولومبو ومطار "كاتوناياكه" بتكلفة إجمالية تصل إلى ٢٤٨ مليون دولار، وإقامة محطة للكهرباء باستخدام الفحم في "نوروتشولا" بتكلفة تزيد قليلا على ٨٥٠ مليون دولار، وبناء مسرح حديث ضخم للفنون في العاصمة،غير أن هذا ليس كل شيء. فبكين حصلت مؤخرا على عقد من الحكومة السريلانكية لإدارة وتشغيل المنطقة الاقتصادية الخاصة في "مريغاما"، التي يُنتظر أن يكون الصينيون على رأس المستثمرين فيها. من جهة أخرى قدمت بكين مليون دولار لسريلانكا كهبة ومساعدة إنسانية من أجل إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب الأهلية في المقاطعات الشمالية والشرقية.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن العلاقات الثنائية بين البلدين، التي تأسست في الخمسينيات من القرن المنصرم على خلفية اتفاقهما على أن تكون الصين سوقا مفتوحة ومضمونة لتسويق صادرات "سيلان" – كما كانت تسمى وقتذاك – من المطاط، مقابل أن تتعهد كولومبو بالبيع بأسعار متدنية، شهدت صعوداً غير مسبوق بعد وصول الرئيس السريلانكي الحالي "ماهيندرا راجاباكسا" إلى السلطة في عام ٢٠٠٥ . ودليلنا هو أن المساعدات المالية الصينية لسريلانكا التي لم تكن تتجاوز بضعة ملايين من الدولارات في عام ٢٠٠٥ قفزت في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٢ بليون دولار، ناهيك عن المشاريع التي قامت بها الشركات الصينية في هذه الجزيرة منذ عام ٢٠٠٦ ، والتي بلغت قيمتها الإجمالية ٣,٠٦ بليون دولار طبقا لمصدر مستقل.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا تمنح بكين كولومبو كل هذه المساعدات وتنخرط بكثافة في مشاريع الأخيرة؟ ولماذا تنفتح كولومبو بهذه الصورة على بكين دون أي اعتبار لجارتها الهندية الكبرى؟

الجواب، بطبيعة الحال، له علاقة بالتنافس التاريخي بين بكين ونيودلهي على النفوذ في منطقة المحيط الهندي وجنوب آسيا، لكنه من ناحية أخرى هو صدى لتأييد بكين ودعمها الكامل للحكومة السريلانكية، تسليحا وتدريبا وتمويلا، في حرب الأخيرة ضد نمور التاميل الانفصاليين، وهو الدعم الذي لولاه لما تمكن الجيش السريلانكي من القضاء قضاء مبرما على تلك الحركة الانفصالية طبقا للأستاذ المشارك في "جامعة جواهر لال نهرو" الهندية البروفسور "سريكانته كوندا بيلاي"، الذي أوضح أيضا أن سريلانكا حاولت لسنوات طويلة أن تزيد وتحدث مشترياتها من الأسلحة، لكن كل الأبواب كانت مقفلة أمامها، ما عدا الباب الصيني.

وربما كان العامل الآخر في إستحسان السريلانكيين للتعامل مع الصينيين على حساب جيرانهم الهنود، هو أن المساعدات الصينية لم تكن قط مشروطة، أي بعكس المساعدات الهندية، مثلما أكد أستاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبو "سوسيبيلاي كيثابونكلان"، ثم أن الاستثمارات الاقتصادية الهندية كانت تذهب في العادة إلى مناطق الأقلية التاميلية، وبالتالي لا تراها أو تستنفع من ورائها الأغلبية السنهالية، بينما العكس هو الصحيح في حالة الاستثمارات الصينية.

هذا ناهيك عن أن نيودلهي لم تعلن تأييدها لحكومة "راجاباكسا" في عملياتها العسكرية ضد نمور التاميل، بحجة أن العمليات العسكرية من هذا النوع سوف تتسبب في وقوع عدد هائل من الضحايا المدنيين الأبرياء، فيما لم تهتم بكين بالجانب الإنساني إطلاقا، بل ووقفت مع كولومبو في المحافل الدولية ضد أي قرار يدين الأخيرة لإفراطها في استخدام آلتها الحربية.

ومختصر القول أن النمو الذي نشهده في علاقات البلدين الآسيويين، تلعب فيه عوامل ومصالح اقتصادية وإستراتيجية. اقتصاديا، يمكن القول أن سريلانكا توفر للصين سوقا رائجة لمنتجاتها الرخيصة المتنوعة. أما استراتيجياً، وهو الأهم، فإن التواجد الصيني في هذه الجزيرة التي لا تبعد سوى أميال معدودة من شواطئ الهند الجنوبية، سيوفر لبكين طريقا مضمونا إلى مياه المحيط الهندي التي تعبر من خلاله نحو ٨٠ بالمئة من الناقلات الحاملة للنفط الذاهب إلى الصين.

وبسبب كل هذه التطورات وتداعياتها، تشعر نيودلهي بانزعاج وقلق شديدين، وهو ما دعا أحد المعلقين الهنود إلى القول: "إن الحكومة الهندية يجب ألا تلوم سوى نفسها لتخلفها عن مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في سريلانكا مبكرا". وسوف يزداد قلق الهنود، بطبيعة الحال، أكثر، إذا ما منح السريلانكيون أصدقاءهم الصينيين تسهيلات عسكرية في "هامبانتوتا" أو غيرها من المواقع، وهو إحتمال غير مستبعد، طبقا لما حذر منه مستشار الأمن القومي الهندي "إم نارايانان" أثناء ذروة عمليات الجيش السريلانكي ضد نمور التاميل.

ويعتقد الكثيرون أن هذه المخاوف الهندية هي التي دفعت نيودلهي قبل مدة وجيزة إلى الاتفاق مع كولومبو على السماح بفتح قنصلية هندية جديدة في "هامبانتوتا"، كي تكون عيناً على تحركات الصينيين ومشاريعهم في تلك المنطقة، علما بأن للهنود مندوبية سامية (سفارة) في كولومبو، وقنصليتين إحداهما في كاندي، والأخرى في جافنا.

الانتخابـات النصفيـة والضغوطـات الاقتصاديـة

ميعاد الطائي

يمكن للمتابع للشأن الاقتصادي الأمريكي أن يلاحظ تأثر السياسة بالعامل الاقتصادي وكيف ألقى بظلاله على الانتخابات النصفية لهذا البلد . فبعد أن فشل الرئيس أوباما وحزبه الديمقراطي في تحقيق الوعود للناخب الأمريكي المتعلقة بالنجاح في الملف الاقتصادي وخاصة في خطط الإنفاق وإنعاش السوق الأمريكي والحد من البطالة التي بقيت عند حدودها البالغة ش٩,٦ قام الشعب الأمريكي بمحاسبة الديمقراطيين وذلك بترجيح كفة الجمهوريين في الانتخابات النصفية حيث حصل الجمهوريون على ٦٠ مقعدا ديمقراطيا في الكونغرس، علما إنهم كانوا بحاجة إلى ٣٩ مقعداً فقط لتحقيق الأغلبية المطلوبة والتي تمكنهم من السيطرة على معظم لجان الكونغرس ما يشكل تأثيرا كبيرا على القرار الأمريكي في إطلاق وتطبيق مشاريع اوباما الاقتصادية المتمثلة في الحد من البطالة وإنعاش الاقتصاد..

ومن الجدير بالذكر هنا إن الجمهوريين واجهوا نفس الخسارة في ٢٠٠٦ في الانتخابات النصفية لصالح الديمقراطيين الأمر الذي مهد الطريق لفوز اوباما وحزبه الديمقراطي في الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٨. ومن هنا نكتشف ان الانتخابات النصفية تعتبر قراءة للانتخابات التي تليها وهذا ما يمهد لحضور قوي للجمهوريين في انتخابات ٢٠١٢،مستغلا سوء إدارة أوباما للملف الاقتصادي الذي أدرك الجميع انه يتحكم بإرادة وصوت الناخب الأمريكي .

وفي أول رد فعل من الرئيس أوباما على نتائج الانتخابات وجدنا انه تصرف بحكمة واعترف بالأمر الواقع وتعامل مع الوضع الجديد الذي أفرزته نتائج الانتخابات الذي يحتم عليه التعاون مع الخصوم لتمرير ما تبقى من أجندته الداخلية التشريعية في العامين المقبلين بدل أن يقيد نفسه بخلاف و صراع غير مضمون النتائج بعد فقدانه للأغلبية التي يستطيع من خلالها تمرير تشريعاته.

وتحت هذه الضغوطات الاقتصادية والسياسية بدا أوباما جولته الاقتصادية لدول آسيا وبدأها بالهند التي تعد ثالث أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان وصاحبة أسرع الأسواق نموا في العالم .ويرى أوباما وخبراء الاقتصاد في أمريكا ان دول آسيا وبضمنها الهند يمكن أن تكون أحد الحلول للأزمة الاقتصادية التي لم ينجح أوباما في حلها والتي أودت بالكثير من مقاعده في الكونغرس لصالح خصومه .

ولقد جاء اختيار الهند وعاصمتها الاقتصادية بومباي لأهميتها واعتبارها سوقاً جيداً للصادرات الأمريكية التي تبحث عن المزيد من المستوردين .

ونجد ذلك واضحا في تصريحات مايك فورمان، نائب مستشار الأمن القومي للشؤون الاقتصادية الدولية في واشنطن: الذي قال «نرى الهند كسوق محتملة مهمة للغاية للصادرات الأمريكية، مع ١.٢ مليار نسمة، واقتصاد نام، يتوقع أن يبلغ معدل نموه ٨٪ سنوياً على مدى السنوات العديدة المقبلة».

ومن جانب آخر فإن الهند بالمقابل بحاجة لهذا التعاون كسوق مستهلكة تبحث عن التعاون مع دولة كبيرة تضمن معها التعاون الاقتصادي إضافة الى النفوذ السياسي والعسكري الذي يعزز من موقع هذه الدولة في المنطقة الآسيوية في ظل التجاذبات الموجودة، حيث يقول أودى بهاسكار، مدير المؤسسة البحرية القومية في نيودلهي، إن زيارة أوباما تبشر بتعاون أوسع وثابت بين الولايات المتحدة والهند، مضيفاً: إنها ستساعد في خلق توازن جيو- سياسي في مواجهة ما ينظر إليه الآن باعتباره توسعاً لقوى الصين.

ما أردنا أن نقوله هنا إن الاقتصاد هو الذي كان السبب في كل هذا الحراك السياسي وله دور كبير في جميع مجالات الدولة وعليه تتوقف نتائج الانتخابات في الدول الديمقراطية وليس على أمور أخرى، كالانتماءات الضيقة والتعصب القبلي والقومي والطائفي الذي من شأنه ان يعيق الكثير من خطط التنمية ، لذا نجد من الضروري جدا بأن يعي السياسي العراقي بأن الاقتصاد هو ركن مهم وعامل أكثر أهمية في بروز النخب السياسية القادرة على دفع عجلة الاقتصاد الوطني للأمام ، خاصة إذا ما أدركنا أن البرنامج الانتخابي لأوباما عام ٢٠٠٨ كان قائماً على محاور اقتصادية استطاع أن يكسب بها الناخب الأمريكي .

مذكرات السياسيين وكتابة التاريخ

حسين علي الحمداني

يسعى المعهد الفرنسي للشرق الأدنى لتفعيل شراكة علمية وبحثية لإعادة كتابة تاريخ بلاد ما بين النهرين بكل قومياته وديانات واللغات المتداولة وتقاليد شعبه المتنوع ، وقد وصف البعض هذه الخطوة بالرائدة خاصة إن هذا المعهد الذي تأسس عام ٢٠٠٣ برعاية من وزارة الخارجية الأوروبية و المركز الوطني للبحث العلمي وله فروع معتمدة رسميا في عمان و دمشق وحلب وبيروت واربيل ويشرف على تدريس ١٢٠ باحثاً،ولديه شراكات واتفاقيات مع أكثر من ٣٠ مؤسسة أجنبية تهتم بشؤون التاريخ بمختلف مراحله وحقبه.

ويتضح من هذا بأننا على وشك بداية مرحلة إعادة كتابة التاريخ ، هذه المهمة التي تبنتها كل الأنظمة السياسية ليس في العراق فقط بل في عموم المنطقة العربية ، لا سيما أن التاريخ يمثل ركيزة مهمة من ركائز وعقائد زعماء السياسة ومحاولتهم الجادة لتسخير التاريخ وفق إرادتهم دون أن يمنحوا المؤرخ الحقيقي المصداقية في نقل الوقائع كما حصلت لا كما يريدون.

والمتابع لحركة التاريخ ومصادره في الوطن العربي سيجد نفسه يفتقد حلقة مهمة جداً وهي (المذكرات السياسية للزعماء) هذه المذكرات التي لم يكتبها أحد ولم يفكر في كتابتها أي زعيم عربي لأسباب عديدة أولها: أنه يزال عن كرسي الحكم مباشرة لقبره فتدفن معه أسرار حقبته بإيجابياتها وسلبياتها ، الشيء الثاني وهو الأهم في عدم كتابة هؤلاء الزعماء مذكراتهم ويتمثل بأنها لا تحتوي على ما يمكن الإشارة إليه أو ما يمكن أن نسميه حركة تاريخية بمعناها الأكاديمي ، بقدر ما هي يوميات بوليسية ومشاهد من مطاردات الخصوم والتنكيل بهم وبالتالي: فهي أسرار لا يرفع، الحجاب عنها.

لهذا فأنه لن تتاح لدارسي التاريخ العربي تلك الصفحات لهؤلاء الذين نسجوا وصاغوا حوادث سواء أكانت مأساوية أو مفرحة ، عكس الغرب الذي يضع السياسي فيه كتابة مذكراته من أولوياته لأنه يخرج من السلطة بطريقة تختلف كثيرا عما هو سائد في بلداننا العربية، وقد طالعنا جميعاً مذكرات توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ، وهذه الأيام طالعنا مذكرات جورج دبليو بوش الرئيس الأمريكي ، وقد تحلى الرجلان بجرأة كبيرة في نقل الصورة كرواية تاريخية بعيدة عن التجميل والتزويق ، بل كتباها بأبعادها وكما حدثت بعد فترة توليهما السلطة في بريطانيا وأمريكا في وقت واحد ، أي انهما وثقا سنوات حكمهما وهم أحياء دون أن يسمحا لأحد بالكتابة عنهما بعد عشرات السنين وقد يضيف أو يزيل حسب مقتضيات ذلك الوقت . مشكلتنا نحن ومن يدرس التاريخ في عالمنا العربي أنه يستقي من مصادر غربية ومن مستشرقين والبعض من وثائق كوثائق وزارة الخارجية البريطانية ومراسلاتها اليومية كمصادر لكتابة التاريخ رغم إن هذه الوثائق هي سياسية وكتبت لمرحلة بعينها وقد تكون خاضعة لحسابات الكذب والتهويل، وبالتالي لا يمكن اعتمادها مصدرا نحتكم إليه في إعادة كتابة تاريخنا ،وخاصة ما يتعلق بتاريخ العراق الذي أعيدت كتابته أكثر من مرة خلال القرن الماضي آخرها عام ١٩٨٢، فيما عرف حينه بمشروع إعادة كتابة التاريخ ، وبالتأكيد لا يمكن اعتماد ما أنجز عام ١٩٨٢ مصدراً بقدر ما هو تغييب لتاريخ القوميات الأخرى في البلد، وفي مقدمتها الشعب الكردي والتركماني والأقليات الأخرى، علماً أن النظام الشوفيني الذي حكم العراق تعامل مع هذه القضايا من منظور امني وليس تأريخياً من شأنه أن يحفظ لهذه القوميات جذورها التاريخية ، لأن غايته تهميش وإقصاء القوميات الأخرى .

فلماذا لا نفتح ملفات وزاراتنا، لاسيما إن الكثير من الدول العربية بات عمرها قرناً من الزمان وفيها من الوثائق ما يشابه ما موجود في بريطانيا وفرنسا وأمريكا وغيرها من البلدان التي نكلفها لتقرأ تأريخنا وتكتبه من جديد وربما هذه المرة وفق رؤيتها هي وليست رؤيتنا . نحن نعيش محنة كتابة التاريخ وسنظل نعيش هذه المحنة طالما تركنا الآخرين يفتشون لنا عن تاريخنا ، وطالما ظلت دراساتنا وبحوثنا تعتمد في مصادرها على أقوال ورحلات المستشرقين.